

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/ISAR/29
26 September 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية
للمحاسبة والإبلاغ
الدورة الثانية والعشرون
جنيف، ٢١-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

إرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية*

ملخص تنفيذي

أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في دورتيه العشريين والحادية والعشرين وفي إطار ولايته لتشجيع تنسيق أفضل الممارسات للإبلاغ من قبل الشركات، بمحدودية نجاعة التقارير الحالية عن مسؤولية الشركات وعدم قابليتها للمقارنة. وخلال هاتين الدورتين أقر الفريق أيضاً بضرورة توفير إرشادات فنية طوعية بشأن الإبلاغ عن مسؤولية الشركات كجزء من المعلومات التي تُقدَّم في التقارير السنوية للشركات، وذلك بغرض المساهمة في تحسين قابلية تلك المعلومات للمقارنة دون فرض أعباء إضافية لا داعي لها على الكيانات المكلفة بالإبلاغ.

وقد أعدت أمانة الأونكتاد مشروع الإرشادات هذا استناداً إلى المناقشات التي جرت أثناء الدورتين العشرين والحادية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ وإلى اجتماعات غير رسمية عقدها الأمانة مع فريق استشاري مخصص خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين. وتقدم الوثيقة عرضاً عاماً للجهات الرئيسية ذات المصلحة في قطاع المشاريع واحتياجاتها من المعلومات؛ وتوضح معايير اختيار المؤشرات الأساسية التي تحظى بالاهتمام المشترك لجميع الجهات صاحبة المصلحة؛ وتسهب في تناول المواضيع الرئيسية وما يتصل بها من المؤشرات المنتقاة. ويرد موجز للمؤشرات الأساسية في المرفق الأول.

* صدرت هذه الوثيقة في التاريخ المشار إليه أعلاه لأسباب فنية.

المحتويات

الصفحة

٣	 مقدمة
٧	أولاً - الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة واحتياجاتها من المعلومات في سياق مسؤولية الشركات
١١	 ثانياً - معايير انتقاء المؤشرات الأساسية
١١	 ألف - خصائص النوعية
١٣	 باء - المبادئ الإرشادية
١٤	 جيم - القيود على اختيار المؤشرات
١٥	 ثالثاً - المواضيع الرئيسية والمؤشرات ذات الصلة
٢٢	 خاتمة
٢٣	 المرفق الأول: ملخص المؤشرات الأساسية المختارة
٢٤	 المرفق الثاني: أعضاء الفريق الاستشاري المخصص

مقدمة

١- نص توافق آراء ساو باولو الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر على أنه يتعين على الأونكتاد "مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تصميم وتنفيذ سياسات فاعلة لبناء القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية، على أساس المعالجة المتكاملة لقضايا الاستثمار، ومسؤولية الشركات، ونقل التكنولوجيا والابتكار، وتطوير المشاريع وتيسير الأعمال التجارية (بما في ذلك النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، والقدرة التنافسية، والتنوع والقدرة التصديرية، من أجل المحافظة على مستوى عالٍ من النمو وتعزيز التنمية المستدامة" (TD/410، الفقرة ٤٩).

٢- واعتبر فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأونكتاد الإبلاغ عن مسؤولية الشركات من بين القضايا الناشئة في مجال شفافية الشركات. وفي إطار ولايته لتشجيع تنسيق أفضل الممارسات للإبلاغ من قبل الشركات، وافق الفريق في دورته العشرين على أن "يباشر النظر في المؤشرات الموجودة حالياً لتكون التقارير المقدمة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات قابلة للمقارنة ولا تحمّل شركات البلدان النامية أعباء غير معقولة"^(١).

٣- ويجري ما يقوم به الفريق العامل من عمل في مجال الإبلاغ عن مسؤولية الشركات في نطاق سياق دولي أوسع يشمل ما تضطلع به منظمات دولية أخرى من أعمال فيما يتعلق بمختلف جوانب هذا الموضوع. وتشمل هذه الأعمال، من بين أخرى، المبادئ التوجيهية للمشاريع المتعددة الجنسيات التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والإعلان الثلاثي الصادر عن منظمة العمل الدولية، والميثاق العالمي للأمم المتحدة والأهداف الإنمائية للألفية. وقد أدى انتشار الاتفاقيات والمبادئ التوجيهية العالمية المتعلقة بالإبلاغ عن مسؤولية الشركات إلى وجود وعي عام متنام بقضايا الإبلاغ عن مسؤولية الشركات في البلدان المتقدمة النمو والنامية. وكنتيجة لذلك، هناك طلب متزايد على إرشادات بشأن المعلومات المتعلقة بالإبلاغ في هذا المجال.

٤- ورغم أن المسائل البيئية تُعد جانباً هاماً من جوانب مسؤولية الشركات، فإن هذا المشروع لا يركز عليها لأن الفريق العامل سبق له أن توسّع في ذلك المجال. فقد تناول في عام ١٩٨٩ موضوع المحاسبة البيئية للشركات. وفي السنوات التالية، تم نشر عدة توصيات في هذا المجال: تقرير عام ١٩٩٩ بشأن المحاسبة والإبلاغ المالي من أجل تحديد التكاليف والمسؤوليات البيئية (UNCTAD/ITE/EDS/4)؛ وتقرير عام ٢٠٠٠ بشأن دمج الأداء البيئي والمالي على صعيد المشاريع (UNCTAD/ITE/TED/1)؛ والدليل الصادر في عام ٢٠٠٤ بشأن مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية (UNCTAD/ITE/IPC/2003/7).

(١) عدّل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ مصطلح "المسؤولية الاجتماعية للشركات" الذي استُخدم في الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/24 ليصبح "مسؤولية الشركات" متماشياً مع نص توافق آراء ساو باولو الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر. وتشير هذه الورقة إلى "مسؤولية الشركات".

٥ - ويقدم التقرير الذي أعدته الأمانة للدورة الحادية والعشرين، "استعراض القابلية للمقارنة والصلة في المؤشرات الحالية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات" (TD/B/COM.2/ISAR/24)^(٢)، عرضاً عاماً للمبادرات والأنظمة الرئيسية القائمة فيما يتعلق بالإبلاغ عن مسؤولية الشركات ويُجمل القضايا الرئيسية التي أثارها بحث قابلية المؤشرات ذات الصلة للمقارنة ونجاعتها. وناقش، على وجه الخصوص، مسألة ما إذا كان من الممكن تحسين قابلية هذه المؤشرات للمقارنة ونجاعتها بالتركيز على عدد محدود من المؤشرات المشتركة الأساسية، أو "المؤشرات الأساسية". كما يناقش التقرير نطاق التقارير المتعلقة بمسؤولية الشركات والمستخدمين المحتملين لهذه التقارير وكذلك المعايير التي يمكن تطبيقها في انتقاء المؤشرات الأساسية.

٦ - واتفق الفريق العامل، في دورته الحادية والعشرين، على مواصلة العمل على تطوير الإرشادات المتعلقة بالكشف الطوعي لتحسين قابلية المقارنة في مجال الإبلاغ عن مسؤولية الشركات. واتفق، بوجه خاص، على أن ثمة حاجة إلى إجراء مزيد من المداولات بشأن المستخدمين الرئيسيين للتقارير المتعلقة بمسؤولية الشركات، ومعايير اختيار المواضيع والمؤشرات، واستخدام هذه المعلومات^(٣). وتبعاً لذلك، تم إنشاء فريق استشاري مخصص مؤلف من خبراء منتبئين إلى مجموعة من البلدان والمنظمات (انظر المرفق الثاني). وتعكس هذه الوثيقة العمل الذي أنجزه فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة الإبلاغ في الماضي ومساهمات الفريق الاستشاري المخصص.

٧ - وينصب تركيز هذه الإرشادات على مؤشرات مسؤولية الشركات في إطار التقارير السنوية^(٤). فالهدف المتوخى من التقارير السنوية هو توفير معلومات عن المشاريع تكون مفيدة لمجموعة عريضة من المستخدمين في اتخاذ قرارات اقتصادية^(٥). ويتمثل الهدف النهائي للإبلاغ عن مسؤولية الشركات، كما هو شأن جميع التقارير المتعلقة بالشركات، في تعميق فهم الجهات صاحبة المصلحة لأهداف المشاريع وأنشطتها وأدائها وتزويد تلك الجهات بالقدر الكافي مما تستند إليه في اتخاذ قرارات اقتصادية وقرارات بشأن الاستثمار من معلومات عن تلك المشاريع. ومن شأن الإبلاغ عن مؤشرات ناجعة وقابلة للمقارنة أن يحسّن شفافية مؤسسات الأعمال التجارية، ويمكن

(٢) يشار إليه فيما بعد بالرمز ISAR/24.

(٣) إن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ يقدر ما تقوم به مبادرة الإبلاغ العالمية وغيرها من المنظمات في سبيل وضع مؤشرات محددة للإبلاغ الاجتماعي والبيئي. وتهدف جهود فريق الخبراء إلى تكميل عمل المنظمات التي تطور الإبلاغ عن مسؤولية الشركات وذلك بتشجيع تنسيق مؤشرات مسؤولية الشركات وقابليتها للمقارنة وإدراج هذه المؤشرات في التقارير السنوية للشركات. ويقدر الفريق جهود المنظمات وعمل فرادى المشاريع في مجال إعداد تقارير منفصلة أكثر تفصيلاً عن التنمية المستدامة.

(٤) تشير هذه الورقة إلى مؤشرات مسؤولية الشركات بوصفها الإبلاغ عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية في سياق مسؤولية الشركات في التقرير السنوي.

(٥) مجلس معايير المحاسبة الدولية (٢٠٠٥). إطار إعداد وعرض البيانات المالية. لندن، مجلس معايير المحاسبة الدولية.

بالتالي أصحاب الأسهم وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة من التقييم الملائم لأداء المؤسسة في سياق التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً.

٨- ويتمثل هدف هذه الإرشادات في المساهمة في الكشف الطوعي فيما يتعلق بمسائل مسؤولية الشركات بغية تحسين قابلية التقارير التي تعدها المنظمات عن هذه المسائل للمقارنة ونجاعتها. وتتوجه الإرشادات إلى المستخدمين الرئيسيين للتقارير المتعلقة بمسؤولية الشركات وتعالج احتياجاتهم من المعلومات، وتناقش القضايا والمؤشرات الرئيسية ذات الصلة بالأداء الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع، فضلاً عن الخصائص النوعية التي ينبغي أخذها في الحسبان لدى اختيار المؤشرات. وقد يتعين التوسع في الإرشادات لمناقشة مدى انطباقها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٩- إن إدراج هذه المعلومات في التقارير السنوية لا يلبي احتياجات مجموعة من الجهات صاحبة المصلحة من حيث المعلومات فحسب بل يتيح أيضاً للمعدين فرصة فريدة لتسليط الضوء على سلوك المشروع ومساهماته فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن تحقق الشفافية المبّان عنها في هذا الصدد مكاسب وذلك بزيادة الإدراك العام لالتزام المشروع وتحسين سمعته وإذكاء حماس موظفيه وخفض خطر النزاع مع أطراف ثالثة. كما أن التقارير المتعلقة بمسؤولية الشركات يمكن أن تشكل أداة تواصل قيّمة تساهم في تعزيز ثقافة المشاريع وتماسكها الداخلي. وعلاوة على ذلك، قد تساهم في زيادة قيمة مساهمة أصحاب الأسهم وخفض التكاليف الرأسمالية. وبالإضافة إلى ذلك، تحصل المشاريع لدى جمعها للبيانات ذات الصلة على معلومات عن هيكل تنظيمها وسياق نشاطها، وهو ما من شأنه أن يخلق فرصاً جديدة للتسويق^(٦) وأن يحسّن إدارة المخاطر ورصد الأداء.

١٠- ولوضع إرشادات بشأن مؤشرات للإبلاغ تتسم بالنجاعة وقابلية المقارنة، فحصدت أمانة الأونكتاد ما يناهز في المجموع ٣٥٠ مؤشراً تُستخدم حالياً في الإبلاغ عن مسؤولية الشركات/الاستدامة. وشملت مجموعة المؤشرات التي انتقيت منها الفئة الأولية مؤشرات مستخدمة في شروط الكشف لدى السلطات الوطنية وفي مبادرات الجهات المتعددة صاحبة المصلحة وفي تقارير الشركات عن الاستدامة. وتضمن التقرير (ISAR/24) المعدّ للدورة الحادية والعشرين قائمة أولية بالمؤشرات المقترحة في نطاق الإطار الحالي للإبلاغ الخاص بالتقارير السنوية للشركات^(٧). واستُمدت تلك القائمة من دراسات استقصائية لاحتياجات الجهات صاحبة المصلحة استهدفت تحديد احتياجاتها المشتركة، وشملت مؤشرات تهم تسعة مجالات هي: الصورة العامة لقوة العمل ومعدل تجدها، والتدريب، وتمثيل الموظفين، وتنظيم ساعات العمل، والصحة والسلامة، والإنفاق الجغرافي، وسلسلة القيم وحالات عدم الامتثال للأنظمة. وفي الدورة الحادية والعشرين، تم الاتفاق على أن هذه المعلومات يمكن أن تعكس أيضاً مساهمات الشركات في تنمية القدرات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للبلدان المضيفة.

(٦) على سبيل المثال، بزيادة وعي مشروع باحتياجات واهتمامات الجهات صاحبة المصلحة، يمكن له اكتشاف طلب غير ملبي على منتجات وخدمات جديدة، أو مستهلكين للمنتجات والخدمات الحالية لا يتلقون ما يكفي منها، أو كفاءات جديدة في عملية الإنتاج و/أو البيع تقوم على تلافي بعض التكاليف والمسؤوليات.

(٧) انظر المرفق الثاني للوثيقة ISAR/24 (المتاحة في الموقع الإلكتروني www.unctad.org/ISAR).

١١ - وخلال الدورة الحادية والعشرين للفريق العامل، أعرب العديد من المشاركين عن تأييدهم لمسألة طرح المواضيع المشتركة في ميدان مسؤولية الشركات. غير أنهم أبدوا قلقاً إزاء الإبلاغ عن المسائل التي قد تتمتع الشركات بسيطرة محدودة أو غير مباشرة عليها أو لا تتمتع بأي سيطرة عليها، وإزاء الصعوبات التي يطرحها الإبلاغ عن المواضيع المعقدة التي قد يكون من الصعب قياسها، ولا سيما بطريقة قابلة للمقارنة.

١٢ - وتم الاتفاق على اعتماد نهج تدريجي يركز بالدرجة الأولى على المؤشرات التي يمكن أن تنطبق من حيث المبدأ على جميع المشاريع أو معظمها، بصرف النظر عن قطاعها أو حجمها أو موقعها، وذلك بقصد زيادة قابلية المؤشرات للمقارنة إلى حد أقصى. وبالإضافة إلى ذلك، ستعالج هذه المؤشرات الأساسية المسائل التي تتحكم فيها المشاريع والتي تجمع عنها أصلاً معلومات في إطار نظم إدارتها. وبمجرد التوصل إلى أسلوب مقبول للإبلاغ عن هذه المسائل، يمكن إضافة مسائل أخرى يتسم جمع وتفسير البيانات المتعلقة بها بقدر أكبر من التعقيد ويمكن للمشاريع أن تؤثر فيها وإن ليست لديها أي سيطرة مباشرة عليها.

١٣ - ويقر الفريق العامل بأنه قد يكون من اللازم، توجهاً للشفافية تجاه الجهات صاحبة المصلحة في مشروع ما ولتقديم تقييم أدق عن أدائه، توفير معلومات إضافية تهم على وجه التحديد قطاع المشروع وسياقه الجغرافي^(٨). ذلك أن البيانات الكمية ينبغي بحثها في سياق الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلد الذي ينشط فيه المشروع. فمن الواضح أن أثر الشركات يختلف من قطاع إلى آخر، وقد يكون بالتالي من المفيد بحث المؤشرات في نطاق سياقها المحدد. كما يمكن بحثها في سياق علاقتها بالعوامل الأخرى المتحركة في أداء المشروع وذلك بدمج مؤشرين أو أكثر بغية تسليط الضوء على العلاقات الرئيسية^(٩).

١٤ - ولتوفير معلومات إضافية مفيدة عن السياق، يجب على المشاريع الكشف عن سياساتها وإجراءاتها لأن هذه الأمور لها صلة بمسائل الإبلاغ عن مسؤولية الشركات. وقد يساعد نموذج وصفي موحد يُقدّم مع تقرير المؤشرات في وضع تلك المؤشرات في السياق المناسب. ويمكن أن يشمل هذا النموذج، من بين أمور أخرى، وصفاً لموقع المشروع والمجتمعات المحيطة به والجهات صاحبة المصلحة فيه وأهدافه فيما يتعلق بهذه الجهات صاحبة المصلحة. فلا بد من تسليط الضوء على السياق الجغرافي لعمليات المشاريع، إذ إن المواقع يمكن أن تؤثر في مادية بعض القضايا؛ وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على بحث ظروف البلدان النامية والفوارق الموجودة بين البلدان في مجال المعايير القانونية والهياكل الأساسية القانونية. وقد يكون من المفيد إدراج مقارنة مع السنوات السابقة وخطط السنوات المقبلة وأهدافها.

(٨) يمكن تقديم هذه المعلومات الإضافية، بما في ذلك المعلومات البيئية، في تقارير منفصلة لمشروع و/أو في موقعه الإلكتروني.

(٩) انظر، على سبيل المثال، المبادئ التوجيهية للإبلاغ بشأن الاستدامة التي وضعتها في عام ٢٠٠٢ مبادرة الإبلاغ العالمية، الجزء جيم - محتوى التقرير، الفرع ٥ - مؤشرات الأداء (www.globalreporting.org).

١٥- لذلك، لا ينبغي على الإطلاق أن يُفهم بأن حصر الاهتمام على مجموعة من المؤشرات الأساسية التي توفر معياراً مشتركاً في مجال الإبلاغ عن مسؤولية الشركات يمنع تقديم تقارير إضافية عن هذه المسائل توفر معلومات مفيدة تخص على وجه التحديد القطاعات والمشاريع والمواقع.

أولاً - الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة واحتياجاتها من المعلومات في سياق مسؤولية الشركات

١٦- يقوم مفهوم مسؤولية الشركات على نظرية الإدارة الاستراتيجية التي تقول بأن المديرين بإمكانهم رفع قيمة المشاريع بوضعهم في الحسبان الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعملياتها لدى اتخاذ القرارات^(١٠). وترغم هذه النظرية أن المديرين يمكنهم أن يعززوا على أفضل وجه قدرة المشاريع على الاستمرار على المدى الطويل بإقامة توازن بين احتياجات الجهات صاحبة المصلحة فيها وما يقتضيه الحفاظ عليها وإنماؤها من متطلبات مالية. ويشكل الإبلاغ عن أداء المشاريع في هذا المجال بالتالي وسيلة لتزويد أصحاب الأسهم وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة (والمديرين أنفسهم) بعرض لأثر المشروع على المجتمع. ومن شأن هذه الشفافية المضافة أن تجعل المشروع أكثر قابلية للمساءلة تجاه الجهات صاحبة المصلحة فيه.

١٧- ويتعين على المشاريع أن توضح كيف وإلى أي حد تؤدي مسؤولياتها تجاه الجهات صاحبة المصلحة فيها. وغالباً ما يجري وصف وتعريف هذه المسؤوليات، ولو بشكل غير مسهب، في ما هو قائم من الأنظمة والمدونات والقوانين والاتفاقات الدولية. وبوصف المشاريع من بين مكونات المجتمع، فهي مدعوة أكثر فأكثر إلى أن تبرهن على تأييدها للقانون الدولي والبيانات المعيارية المتفق عليها دولياً؛ ويتجسد هذا الأمر بشكل واضح جداً في الميثاق العالمي للأمم المتحدة. وقد يؤدي عدم الاستجابة لتوقعات المجتمع في هذه المجالات إلى إلغاء ترخيص العمل الممنوح لمشروع.

١٨- ويُقصد بالجهات صاحبة المصلحة مجموعات من الأشخاص الذين يتأثرون و/أو يمكن أن يؤثروا في مشروع دون أن تكون لهم بالضرورة أسهم فيه. ويُمكن لأعمال هذه الجهات أن تؤثر في الاسم التجاري للمشروع وسمعته وأدائه المالي بل في الترخيص له بالعمل.

١٩- ولذلك، يكتسي التواصل مع الجهات صاحبة المصلحة والتأكد من آرائها أهمية بالغة لتمكين المشاريع من تقديم معلومات ذات صلة بالموضوع. ويتعين على المشاريع وهي تقوم بذلك أن تأخذ في الاعتبار أن مفهوم النجاعة واستخدام هذه التقارير يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالمجموعة المستهدفة. ولتحديد القضايا الرئيسية، يمكن للمشاريع أن تدخل في حوار مع الجهات صاحبة المصلحة. ويمكن أن يتم هذا بطرق عدة من بينها، على سبيل المثال، إجراء ندوات على صعيد المجتمعات ودراسات استقصائية في أوساط الموظفين وعلاقات العمل ودراسات استقصائية في أوساط المستهلكين واستطلاعات الرأي وحلقات عمل تشمل الحوار بشأن قضايا محددة واجتماعات مع خبراء خارجيين. ويتمثل أسلوب آخر في تزويد الجهات صاحبة المصلحة بمعلومات مفصلة عن كيفية الاتصال بالمشروع و/أو استمارات لإبداء الرأي في التقارير المنشورة أو استخدام المواقع الإلكترونية للشركات لتشجيع

(١٠) Freeman, R. E. (1984). *Strategic Management: A Stakeholder Approach*. New York, Pitman

الجهات صاحبة المصلحة على التعليق على ما يحظى باهتمامها من معلومات وإبداء آرائها بشأن سلوك الشركة^(١١).

٢٠ - وترد في ما يلي مناقشة للمجموعات الرئيسية من الجهات صاحبة المصلحة واحتياجاتها من المعلومات:

- المستثمرون والمؤسسات المالية
- الشركاء التجاريون
- المستهلكون
- الموظفون
- المجتمع المحيط بالموقع
- منظمات المجتمع المدني
- الحكومات ومؤسساتها.

٢١ - تضم هذه القائمة بالدرجة الأولى المجموعات التي تم أصلاً تحديدها كجهات مستخدمة للتقارير المالية من قبيل هيئات من بينها، على سبيل المثال، مجلس معايير المحاسبة الدولية^(١٢). ومن المتوقع ألا يقدم إدراج معلومات عن مسؤولية الشركات في التقارير السنوية للمستخدمين الحاليين معلومات إضافية مفيدة فحسب بل سيوسع أيضاً نطاق مجموعة المستخدمين لتشمل مجموعات إضافية من الجهات صاحبة المصلحة تهتم على وجه الخصوص بأثر المشاريع على المجتمع.

٢٢ - **المستثمرون والمؤسسات المالية.** تتألف الأسواق المالية من مختلف الجهات صاحبة المصلحة، من بينها أصحاب الأسهم والمقرضون والمصارف ووكالات التصنيف والمحللون. ورغم أن هذه الكيانات لها احتياجات مختلفة من المعلومات، فثمة إدراك متنام مع ذلك داخل هذه الفئة من الجهات صاحبة المصلحة لأهمية المعلومات المالية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمسؤولية الشركات، في تقييم أداء المشاريع على المدى الطويل. وينبع اختلاف الاحتياجات من المعلومات بالدرجة الأولى من الأطر الزمنية التي تركز عليها المجموعات المختلفة: ففي حين قد لا يعير أصحاب الاستثمارات القصيرة الأجل كثيراً من الاهتمام لمسألة الإبلاغ عن مسؤولية الشركات، يهتم أصحاب الاستثمارات الطويلة الأجل، مثل صناديق المعاشات التقاعدية، أكثر فأكثر بهذا النوع من الإبلاغ

(١١) An example is the "Tell Shell" portion of the Shell Group's site www.shell.com

(١٢) يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية في إطاره مستخدمين البيانات المالية ذات الأهداف العامة. ومن بينهم المستثمرون الحاليون والمحتملون والموظفون والمقرضون والموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين والمستهلكين والحكومات ووكالاتها وعموم الناس. مجلس معايير المحاسبة الدولية (٢٠٠٥)، إطار إعداد وعرض البيانات المالية (www.iasb.org).

سعيًا للحكم بطريقة أفضل على ما سيتاح في المستقبل من الفرص وعلى المخاطر والمسؤوليات القانونية والنوعية العامة للإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، تخلق عوامل تتجاوز الإطار الزمني الطلب على مزيد من التقارير عن هذه المسائل. وعلى سبيل المثال، ثمة ضغوط غير مالية على أمناء صناديق المعاشات التقاعدية للتوفيق بين القيم الاجتماعية للمستفيدين من الصندوق والأداء الاجتماعي للشركات التي يستثمر فيها الصندوق^(١٣). ويتجلى مثال آخر في تنامي صناديق "الاستثمار المسؤول اجتماعيًا" التي تستند في استثماراتها إلى المعلومات الاجتماعية والبيئية وإلى المعلومات المالية^(١٤).

٢٣- وتأخذ المؤسسات المالية مؤشرات الأداء غير المالي في الاعتبار لدى تحديد قيمتها للشركات، ولا سيما لدى تقييمها للمخاطر. وعلى العموم، تبحث المؤسسات المالية عن المعلومات التي تمكنها من تقييم الأداء الحالي والمستقبلي للمشاريع. ولا تهتم عادةً بالدرجة الأولى بتحسين مسؤولية الشركات في حد ذاتها بل بالأثر المادي الذي يمكن أن تخلفه قضايا مسؤولية الشركات على تحديد قيمة شركة ما.

٢٤- وتشمل المعلومات المتعلقة بمسؤولية الشركات التي يشترطها القطاع المالي التداعيات المالية لقضايا مسؤولية الشركات، والاستراتيجية العامة للمشروع، وإدارة مخاطره وسمعته، وامتناله للقوانين والأنظمة، ونتائج توسيع المصانع أو إغلاقها وما شابه ذلك من قرارات. وأثناء عمليات وضع المعايير (عندما تختار المؤسسات المالية، على سبيل المثال، مشاريع لإدراجها في صناديق أو مؤشرات الاستثمار الاجتماعي - الأخلاقي)، يتعين عرض المعلومات بطريقة تتيح إجراء مقارنات.

٢٥- **الشركاء التجاريون.** يشمل مصطلح الشركاء التجاريين الشركاء المحتملين أو الحاليين في المشاريع المشتركة والموردين والعملاء. ويهتمون بالمشروع على وجه الخصوص من زاوية العلاقة التجارية. وتحتاج المشاريع التي تستخدم التقارير المتعلقة بمسؤولية الشركات في إطار توخي الحرص الواجب فيما يتعلق باختيار شريك تجاري أو بمشروع اندماج أو تملك إلى معلومات تمكنها من تقييم المخاطر التي قد تضر بعمليات المشروع. وترغب في معرفة الكيفية التي يعالج بها المشروع قضايا مسؤولية الشركات، بما في ذلك الممارسات المتعلقة بالعمالة، وحقوق الإنسان، والامتثال للقوانين والممارسات التجارية المنصفة، (مكافحة الفساد، ومنع الاحتكار، والالتزام بالعقود، ونقل التكنولوجيا، والتسعير المنصف، ودفع الفواتير في الوقت المناسب، إلخ). وينبغي أن تتعلق هذه المعلومات بالمشروع وبشركائه التجاريين الرئيسيين الذين يشكلون سلسلة قيمه الموسعة. ومن بين العناصر الهامة التي تشكل منها هذه المعلومات كشف نظم التدبير والإدارة التي تم وضعها لمعالجة قضايا مسؤولية الشركات.

UNEP-FI's Responsible Investment Initiative is an example of non-financial pressures' (١٣)
.driving demand for social reporting. See www.unepfi.org

Further information on socially responsible investment (SRI) funds in the United States, (١٤)
for example, can be obtained from the Social Investment Forum, an SRI industry association
.(www.socialinvest.org)

٢٦- **المستهلكون.** يهتم المستهلكون بالمعلومات المتعلقة بإجراءات سلامة المنتج، وأثر المنتجات على الصحة، وجودة المنتجات، والمسؤولية القانونية عن المنتج وضمانته، وتطوير منتجات جديدة وعملية صنع المنتج. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، يرغبون في الحصول على معلومات عن الظروف التي يجري فيها صنع المنتجات (ظروف العمل على سبيل المثال). ولا تقتصر هذه المجموعة على العملاء الحاليين والمستقبليين؛ فهي تضم كذلك العملاء السابقين المهتمين. مما ينشأ عن عمليات شراء تمت في وقت سابق من قضايا تتصل بالمسؤولية القانونية عن المنتجات وضمانتها.

٢٧- **الموظفون.** ينصب اهتمام موظفي المشاريع في الوقت الراهن وفي المستقبل على مسألة الأجور وخطط المشروع وأهدافه وآفاق التوظيف وظروف العمل والصحة والسلامة وعلاقات العمل وإدارة المخاطر وفرص تطوير مهارات الموظفين. كما أن الموظفين السابقين لمشروع ما يهتمون بحالته المالية في الوقت الراهن وفي المستقبل ما داموا يتلقون منه معاشاتهم التقاعدية وغيرها من مستحقات التقاعد. إن النقابات، بوصفها هيئات تمثل الموظفين، تحصل أصلاً على المعلومات المتعلقة بهم، على الأقل فيما يخص المشاريع التي ترتبط بها. ومع ذلك، قد يكون من المفيد الكشف لها عن المسائل المتصلة بالموظفين لدى إجرائها مقارنات مع مشاريع أو قطاعات أو بلدان أخرى.

٢٨- **المجتمع المحيط بالموقع.** غالباً ما تشكل القضايا المتصلة بالتنمية الاقتصادية مجال الاهتمام الرئيسي للمجتمع المحيط. وتشمل هذه القضايا المسائل المتصلة بالوظائف والمساهمات في الضرائب والأثر الثانوي للمشروع (من خلال الروابط التجارية المحلية والتأثير المضاعف على المرتبات المحلية). ومن بين القضايا الرئيسية التي تحظى باهتمام المجتمعات كذلك المسائل المتصلة بإدارة المخاطر التي تتهدد الصحة والسلامة والأمن على الصعيد المحلي والمعلومات المتعلقة بشكاوى المجتمع بشأن أنشطة الشركات وكيفية معالجتها. وفيما يتعلق بالمخاطر الأمنية، تبدي المجتمعات اهتماماً تلقائياً بالمساهمات الإيجابية للشركات في تحاشي انتهاكات حقوق الإنسان؛ وتحتاج، على وجه الخصوص، إلى تطمين بأن موظفي المشاريع الأمنيين المسلحين يتلقون التدريب المناسب ويخضعون للمراقبة. وفي بعض السياقات، قد تكون لدى مجتمع محلي مخاوف إزاء أثر عمليات مشروع على الثقافة المحلية؛ ويمكن أن تنجم مثل تلك الآثار على الثقافة عن إدخال منتجات أو خدمات جديدة أو عن التسبب في الهجرة الداخلية.

٢٩- **منظمات المجتمع المدني.** تستخدم منظمات المجتمع المدني، ولا سيما منها المنظمات غير الحكومية النشيطة والتي تركز على الإغاثة، المعلومات الواردة في التقارير المتعلقة بمسؤولية الشركات كأساس للحوار مع المشروع صاحب التقرير. وينصب اهتمام منظمات المجتمع المدني على طائفة عريضة من القضايا المتصلة بمسؤولية الشركات، ومن بينها الممارسات المتعلقة بالعمالة، وحقوق الإنسان، وجهود مكافحة الفساد، والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة. وتهتم، على وجه الخصوص، بالمعلومات التي تتيح تقييم سجل مشروع في هذا المجال (إجراء مقارنة مع أداء شركات أخرى). وتلتزم أيضاً بمعلومات عن سياسة مسؤولية الشركات وتنفيذها.

٣٠- **الحكومات ومؤسساتها.** تهتم الحكومات بالطرق التي تتولى بها المشاريع مسؤولياتها تجاه المجتمع ومبادرات المشاريع الطوعية في هذا الميدان وبأثر نشاطها الاجتماعي. وتحتاج الحكومات لهذه المعلومات لمساعدتها في صياغة سياسات اجتماعية واقتصادية وتحديد الثغرات في الأنظمة وفي مجال إنفاذها. كما أن بعض المكاتب الحكومية تستخدم هذه المعلومات لدى اختيارها للموردين.

ثانياً - معايير انتقاء المؤشرات الأساسية

ألف - خصائص النوعية

٣١- على غرار ما يجري في الإطار الحالي للإبلاغ المالي الذي يقدم المبادئ التي تشكل أساس نجاعة ما تبلغ عنه الشركات من معلومات، ينبغي أن تؤخذ معايير النوعية التالية في الاعتبار لدى انتقاء المؤشرات التي تستجيب لاحتياجات مجموعة عريضة من مستخدمي التقارير المتعلقة بمسؤولية الشركات:

- قابلية المقارنة

- النجاعة والمادية

- إمكانية الفهم

- موثوقية المعلومات وقابليتها للتحقق منها.

٣٢- **قابلية المقارنة.** يجب أن يكون بإمكان المستخدمين إجراء مقارنات للمؤشرات عبر الزمن وبين المشاريع بغية تحديد وتحليل نتائج التغيرات في السياسات والإدارة. ولأغراض المقارنة عبر الزمن، من المهم الكشف عن معلومات مماثلة فيما يتعلق بالفترات السابقة. وإذا تغيرت الأساليب المستخدمة في قياس أو عرض أو تصنيف المعلومات، ينبغي تعديل الأرقام المقارنة ما لم يكن القيام بذلك أمراً غير عملي. ويجب توضيح سبب القيام بتغيير عن طريق ملحوظات، كما ينبغي في الحالات التي ليس فيها تعديل الأرقام المقارنة أمراً عملياً توضيح سبب ذلك، ويجب كذلك توضيح طبيعة التغيرات اللازمة.

٣٣- **النجاعة والمادية.** لكي تكون المعلومات مفيدة، ينبغي أن تكون لها صلة بتلبية ما يحتاج إليه مستخدموها لتكوين آراء أو اتخاذ قرارات. وتكون المعلومات ناجعة عندما تؤثر في آراء مستخدميها أو قراراتهم وذلك بمساعدتهم في تقييم أحداث الماضي أو الحاضر أو المستقبل، أو بتأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية.

٣٤- وتتأثر نجاعة المعلومات بطبيعتها وماديتها. وفي بعض الحالات، تكفي طبيعة المعلومات وحدها لتحديد مدى نجاعتها. وفي حالات أخرى، تكتسي طبيعة المعلومات وماديتها معاً أهمية، كما هو واضح في المتغيرات الكمية النسبية. وعلاوة على ذلك، غالباً ما تتوقف نجاعة المعلومات على الظروف المتصلة بالمواضيع والأحداث الأخيرة. لذلك، قد يكون من الملائم تقديم مزيد من التفاصيل - وذلك، على سبيل المثال، بتقسيم بعض المؤشرات إلى فئات محددة.

٣٥- وتعد المعلومات مادية إذا كان من الممكن أن يؤثر حذفها أو تشويهها في قرارات مستخدميها. وتتوقف مادية المعلومات على حجم العنصر أو الخطأ الذي يجري الحكم عليه في الحالات المحددة التي يتم فيها حذفها أو تشويهها. وبالتالي، تشكل المادية عنصر حسم أو نقطة فصل وليست خاصية نوعية أساسية ينبغي أن تتوفر في المعلومات لكي تكون مفيدة. والمشاريع التي تختار حذف مؤشر لاعتبارات تتصل بالمادية مدعوة إلى تقديم مبررات لهذا القرار.

٣٦- ولا يزال كثير من النقاش يجري في الوقت الراهن بخصوص سبل وضع إرشادات إضافية بشأن تطبيق متسق لمفهوم المادية في حدود علاقته بالإبلاغ عن المسائل غير المالية^(١٥). وإدارة المشروع هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات الملائمة فيما يتعلق بتطبيق مبدأ المادية وآثاره على محتوى تقارير المشروع بشأن مسؤولية الشركات. ومن المحبذ أن تنقيد القرارات التي تتخذها إدارة المشروع بشأن مسألة المادية بعملية منظمة ومبررة يتم تطبيقها بشكل متناسق لتحديد المعلومات التي يعتبرها المشروع ذات أهمية مادية ويلزم بالتالي إدراجها في تقريره. ويمكن أن تشمل هذه العملية مشاورات داخلية مع الموظفين المسؤولين، والمجالس المشرفة و/أو لجان مراجعة الحسابات؛ وتحديد مجموعات الجهات صاحبة المصلحة وإجراء مشاورات معها؛ والنظر في مسائل معينة لها دور في ما يرتبط بنشاطات المشاريع ومنتجاتها ومواقعها من الأمور السياسية والنقاش العام؛ والمبادئ التوجيهية الخاصة بالإبلاغ عن قطاعات محددة. وينبغي أن تتسم عملية اتخاذ القرارات بشأن الإبلاغ عن مسألة المادية بما يكفي من الشفافية والوضوح لأطراف ثالثة ويجب الكشف عنها في تقرير المشروع.

٣٧- **إمكانية الفهم.** ينبغي أن تكون المعلومات المتعلقة بمسؤولية الشركات واضحة قابلة لأن يفهمها القارئ. ومعنى هذا أن طريقة العرض يجب أن تتماشى مع معارف المستخدمين وخبراتهم وأن تشتمل على تصميم يسهل فهمه عليهم وعلى تصنيف منهجي للمواضيع والمؤشرات، وعلى استخدام موجز للغة وتوضيح للمصطلحات الرئيسية الواردة في النص (أو مسرد للمصطلحات). إن النجاعة مقدّمة على إمكانية الفهم، ولكن ينبغي ألا يُنظر إلى هذين المفهومين على أساس أن أحدهما يقضي الآخر. فلا تُحذف المعلومات المتعلقة بمسائل معقدة تم استخدامها لمجرد أنه قد يصعب فهمها على بعضهم. ولكي يتسنى تفسير المؤشرات تفسيراً ملائماً، لا بد من الإبلاغ عنها في السياق المناسب، مثل المعلومات المتعلقة بالسياسات ذات الصلة ونظم الإدارة والأداء في الماضي. ومن المفيد أيضاً استخدام الأهداف لقياس الأداء في الماضي نسبةً إلى الأهداف المتوخاة في الماضي وللتنبؤ بالأداء في المستقبل.

(١٥) انظر مثلاً مداوالات وزارة التجارة والصناعة في المملكة المتحدة التي صدرت في: *The Operating and Financial Review Working Group on Materiality: A Consultation Document* (www.dti.gov.uk)

٣٨ - **موثوقية المعلومات وقابليتها للتحقق منها.** تتسم المعلومات بالموثوقية عندما تخلو من الأخطاء المادية ومن التحيز وتعطي صورة حقيقية ودقيقة ومتوازنة عن الحالة السائدة. وينبغي أن تكون المعلومات وفيه ودقيقة في تصويرها للحالة السائدة في المشروع التجاري؛ وتامة في حدود ما له صلة بالموضوع؛ ومتوازنة في تناولها للأحداث الإيجابية والسلبية؛ ومقدمة في السياق المناسب؛ وخالية من أي تشويه مادي. ويجب أن تكون محايدة (خالية من التحيز). ولا يعدُّ الإبلاغ عن مسؤولية الشركات محايدا إذا أثر، عن طريق انتقاء أو عرض المعلومات، في عملية اتخاذ قرار أو إصدار حكم بغرض تحقيق غاية أو نتيجة معينة.

٣٩ - ويجب أن يكون في المتناول التحقق من المؤشر المختار داخليا أو خارجيا. وينبغي أن يتيح المؤشر إمكانية المقارنة مع الأدلة الأساسية.

باء - المبادئ الإرشادية

٤٠ - حدد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في دورته الحادية والعشرين المبادئ التالية التي يمكن استخدامها في اختيار المؤشرات الأساسية المتعلقة بالإبلاغ عن مسؤولية الشركات:

- الشمولية لزيادة قابلية المقارنة إلى أقصى حد
- النهج التدريجي
- إمكانية الخضوع للقياس بانتظام
- التركيز على الآثار بدل التركيز على العمليات
- وجود رابط بالتنمية المستدامة.

٤١ - **الشمولية لزيادة قابلية المقارنة إلى أقصى حد.** ينبغي أن تنطبق المؤشرات من حيث المبدأ على جميع المشاريع، بصرف النظر عن قطاعها أو حجمها أو موقعها، وذلك بقصد زيادة قابلية المعلومات الواردة في التقارير للمقارنة إلى أقصى حد.

٤٢ - **النهج التدريجي.** يجب أن تعالج المؤشرات المختارة بالدرجة الأولى المسائل التي تتحكم فيها المشاريع وتجمع أصلا المعلومات المتعلقة بها أو تحصل عليها.

٤٣ - **إمكانية الخضوع للقياس بانتظام.** يجب أن يكون بالإمكان معرفة المؤشرات المختارة وقياسها وعرضها بطريقة متناسقة. إن هذا الأمر يتيح إجراء مقارنات عبر الزمن وفيما بين الكيانات.

٤٤ - **التركيز على الآثار بدل التركيز على العمليات.** ينبغي أن تساعد المؤشرات المختارة مستخدمي تقارير الشركات في تحديد مجالات مسؤولية الشركات التي تحتاج إلى العناية وقياس أداء المنظمة في معالجة هذه المجالات. إن الأثر الاجتماعي للعمليات التجارية لا يمكن تقييمه فقط على أساس العمليات والسياسات الإدارية التي تعتمد عليها المشاريع في سياق مسؤولية الشركات.

٤٥ - **وجود رابط بالتنمية المستدامة.** ينبغي أن تساعد المؤشرات في تحليل مساهمة المشروع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد الذي يعمل فيه.

جيم - القيود على اختيار المؤشرات

٤٦ - أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في دورته الحادية والعشرين بوجود القيود التالية في مجال اختيار المواضيع والمؤشرات الأساسية فيما يتعلق بالإبلاغ عن مسؤولية الشركات:

- التكاليف والفوائد
- السرية
- التوقيت المناسب.

٤٧ - **التكاليف والفوائد.** ينبغي ألا يفرض قياس المؤشرات وتقديم معلومات إضافية بشأنها عبئاً غير معقول على المشاريع، ولا سيما الموجودة منها في البلدان النامية وفي قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. إن النهج التدريجي يساعد في معالجة هذه المسألة من خلال التركيز على المؤشرات التي يمكن استخلاصها من البيانات التي تجمعها المشاريع أو تحصل عليها أصلاً أثناء إجراء المعاملات دون تكبد تكاليف إضافية هامة.

٤٨ - **السرية.** غالباً ما تشكل سرية المعلومات التجارية اعتباراً عملياً حاسماً لنجاح مشروع. لذلك، ينبغي أن يحترم اختيار المؤشرات سرية البيانات التجارية وسرية بيانات أي مشروع لها صلة بحق الأشخاص الطبيعيين في حماية خصوصياتهم (البيانات المتعلقة بالموظفين على سبيل المثال). ولكن، إذا اعتبر مؤشر معين ضرورياً لتلبية احتياجات الجهات صاحبة المصلحة، جاز تقديم الضرورة على سرية المعلومات التجارية في الحالات التي لا يتعارض فيها هذا الأمر مع المقتضيات القانونية للحفاظ على سرية تلك المعلومات.

٤٩ - **التوقيت المناسب.** إذا حصل تأخير لا مبرر له في تقديم المعلومات، فقد تفقد المعلومات أهميتها. وعلى خلاف ذلك، إذا تم تأخير الإبلاغ إلى حين الإحاطة بجميع الجوانب، فقد تكون المعلومات غاية في الموثوقية وبالمقابل ضئيلة الفائدة للمستخدمين الذين يضطرون إلى اتخاذ قرارات أثناء فترة التأخير. ولإبلاغ في الوقت المناسب (وبالتالي بالوتيرة المناسبة)، يتعين على المشاريع إقامة توازن بين الأهمية والموثوقية. إن الاعتبار الحاسم في هذا المضمار هو كيفية تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات على أفضل وجه.

ثالثاً - المواضيع الرئيسية والمؤشرات ذات الصلة

٥٠ - بناء على المعايير التي ناقشناها في الجزء الثاني، اختيرت المواضيع والمؤشرات التالية لتغطية المجالات الهامة لأنشطة المشروع التي لها أثر اقتصادي و/أو اجتماعي والتي تهم المستعملين الرئيسيين المعروفين:

- المساهمة في التنمية الاقتصادية
- حقوق الإنسان
- الممارسات المتعلقة بالعمل
- تنمية الرأسمال البشري
- الصحة والسلامة
- دعم المجتمع المحلي
- سلسلة القيمة
- الفساد.

٥١ - **المساهمة في التنمية الاقتصادية.** تتألف مساهمة المشروع في الاقتصاد الذي يعمل فيه من جوانب مختلفة من بينها إيجاد فرص عمل داخل المشروع وفي جميع حلقات سلسلة القيمة، ودفع الضرائب والرسوم الأخرى، والمساهمات في ميزان المدفوعات، ونقل المهارات والمعارف. ونظرا للمنهج التدريجي الذي اعتمدته فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، فإنه ينبغي أن يركز الإبلاغ ضمن هذه الفئة على المساهمات الاقتصادية المباشرة لا على الأثر الاقتصادي غير المباشر.

٥٢ - ومن بين المؤشرات الدقيقة في الواقع مجموع المبيعات التي يحققها المشروع مما يمكن من حساب مقدار مساهمة المشروع في الناتج المحلي الإجمالي^(١٦). وقد تنبئ قيمة صادرات المشروع مقابل وارداتها، بصفتها مؤشرا على مساهمته في ميزان مدفوعات البلد الذي يعمل فيه، عن مساهمة المشروع الاقتصادية أيضاً في اقتصاد ذلك البلد؛ وهذه مسألة تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي عليها أن تدير احتياطاتها من العملة الصعبة.

(١٦) الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة الإجمالية في السوق للسلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد أمة ما خلال فترة زمنية معينة. وجرت العادة أن يتم الإبلاغ عن الناتج المحلي الإجمالي سنوياً. ويعرف بأنه يشمل جميع السلع والخدمات النهائية - أي تلك التي أنتجت عن طريق استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة لدى أمة ما بغض النظر عن يملكها ولا يعاد بيعها بأي شكل من الأشكال. ويختلف الناتج المحلي الإجمالي عن الناتج القومي الإجمالي الذي يشمل جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة عن طريق استغلال موارد يملكها المقيمون في ذلك البلد سواء كانت موجودة في ذلك البلد أم في مكان آخر.

٥٣- ومن بين أهم المساهمات الاقتصادية الإيجابية التي يمكن للمشروع أن يقدمها للمجتمع المحلي الذي يعمل فيه إيجاد فرص عمل ودفع أجور واستحقاقات أخرى للموظفين. فإجمالي جدول الرواتب الذي يصرفه المشروع يدعم، من خلال الأثر المضاعف، النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للمجتمع الذي يعيش فيه الموظفون.

٥٤- وتتمثل مساهمة اقتصادية هامة أخرى في الضرائب وغيرها من الرسوم التي تُدفع للحكومات. وهذا أمر مهم خاصة للصناعات التي ليس لديها جدول رواتب ضخم أو روابط قوية في مجال الأعمال وتكون مساهمتها الرئيسية في التنمية الاقتصادية في شكل ضرائب.

٥٥- وكثيراً ما تساهم المشاريع في الزيادات التي تشهدها إنتاجية العمل. ويصح هذا بالخصوص على الشركات عبر الوطنية التي تنقل المعارف والتكنولوجيا وتستثمر في تكوين الرأسمال البشري. وإنتاجية العمل التي يسجلها المشروع بشكل فردي مؤشر على مساهمة المشروع في الكفاءة الاقتصادية الشاملة للبلد الذي يعمل فيه المشروع وفي قدرته على المنافسة.

٥٦- فيما يلي بعض المؤشرات الأساسية المختارة:

- إجمالي المبيعات (المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي)
- قيمة الواردات مقابل الصادرات (المساهمة في ميزان المدفوعات)
- عدد الموظفين (المساهمة في إيجاد فرص العمل)
- إجمالي جميع الرواتب والمعاشات التقاعدية (المساهمة في النشاط الاقتصادي المحلي)
- إجمالي جميع الضرائب والرسوم والاشتراكات في الضمان الاجتماعي، إلخ. (المساهمة في مالية الحكومة)
- إنتاجية العمل (المساهمة في الكفاءة الاقتصادية).

٥٧- وقد يكون من المفيد أيضاً تقديم نموذج ذي قيمة مضافة. إذ يبين نموذج القيمة المضافة القيمة الإضافية التي تنشأ خلال كامل عملية الإنتاج والخدمات الموفرة وتوزيع القيمة المضافة على مختلف الجهات صاحبة المصلحة.

٥٨- **حقوق الإنسان.** من بين حقوق الإنسان الأساسية حق الإنسان في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه^(١٧). فالميثاق العالمي للأمم المتحدة يشدد على أنه ينبغي للمشاريع أن تتجنب التواطؤ في انتهاكات حقوق الإنسان. وفي الحالات التي ظهر فيها هذا التواطؤ، كثيراً ما رُبط بالترتيبات الأمنية التي اتخذها المشروع وبانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في حق أفراد من المجتمع المحلي. وللمشروع حاجة مشروعة إلى توفير الأمن لموظفيه وتجهيزاته. ويتضمن هذا في العديد من الحالات حاجة إلى رجال أمن مسلحين. ولكن عندما يكون

(١٧) المادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

موظفو الأمن المسلحون غير مدرّبين كما يجب وليس هناك من يشرف عليهم، فإنهم قد يصبحون خطراً على حقوق الإنسان في المجتمع المحيط بالمشروع علاوة على الخطر الذي يمثلونه على سمعة المشروع ومسؤوليته القانونية. وتتجلى الخطوة الأولى من أجل التعريف بهذه المخاطر في تحديد المواقع التي ينشر فيها رجال الأمن المسلحون فضلاً عن الإشارة إلى أنواع الترتيبات الأمنية التي اتُخذت.

٥٩ - المؤشر الأساسي المختار:

- عدد عمليات المشروع التي يُستخدم فيها رجال أمن مسلحون (بالتفصيل حسب نوع الأمن: موظفو الشركة، متعاقد، حكومة).

٦٠ - ومن المعلومات الإضافية المفيدة التي يمكن تقديمها الإشارة إلى أية شروط قانونية تتعلق بالترتيبات الأمنية؛ ففي بعض البلدان، على سبيل المثال، يفرض القانون على المشاريع في بعض الصناعات أن تستخدم موظفي أمن تابعين للحكومة.

٦١ - **الممارسات المتعلقة بالعمل.** من بين القضايا المتعلقة بممارسات المشروع في مجال العمالة، تكافؤ الفرص ودوران القوى العاملة وحق العاملين في القيام بالمفاوضة الجماعية.

٦٢ - وتتمثل المسألة الرئيسية عند بحث قضايا تكافؤ الفرص، فيما يتصل مثلاً بجنس الشخص أو سنه أو انتمائه العرقي، في حق الإنسان في ألا يخضع للتمييز عوض التركيز على أي جانب من جوانب التنوع من أجل التنوع. وإن مساهمة المشروع في القضاء على التمييز من ميزات مسؤولية الشركات المحورية. ومن الممكن أيضاً اعتبار الدرجة التي يحد بها المشروع من التمييز مقياساً لقدرة فريق الإدارة على توظيف الأشخاص والاحتفاظ بهم على أساس الاستحقاق. ونظراً للمبادئ الإرشادية المتعلقة بانتقاء المؤشرات، لا سيما مبدأ الانطباق الموحد، فإن المؤشر الأساسي ذا الصلة الوارد أدناه يركز على مسألة التمييز في معاملة الجنسين. فبينما يمكن اعتبار حالات التمييز بسبب العنصر أو الدين، من جملة أمور أخرى، منتشرة فإن هذه الأشكال من التمييز يختص بها سياق ثقافي معين بصورة شبه دائمة ولا تعبر نفسها للمقارنة على الصعيد الدولي.

٦٣ - المؤشر الأساسي المختار:

- عدد الوظائف (بالتفصيل حسب الوظيفة)^(١٨).

٦٤ - تعكس معدلات دوران القوى العاملة الأمن الوظيفي وممارسات التوظيف التي يعتمد عليها المشروع. فبعض الشركات تستعمل عقود التوظيف القصيرة الأجل كي تحرم هؤلاء العاملين من المزايا التي توفر للموظفين بدوام كامل أو حتى يتسنى لها فصل الموظفين بسرعة دون أن تتيح لهم الاستفادة من الحماية القانونية للعمالة. وقد تنعكس هذه

(١٨) يشير هذا إلى نوع العمل (إدارة، عامل، إلخ.) ومن الضروري وضع نمطيات دقيقة أو تصنيف موحد لوظائف العاملين لجمع هذا المؤشر إلى جانب مؤشرات أخرى في هذه الوثيقة تشير إلى "الوظيفة" أو "وظيفة العامل".

المسائل بداية على إحصائيات دوران العاملين في المشروع التي يمكن مقارنتها بالمعدلات المسجلة في قطاع عمله وبالممارسات الفضلى في قطاع المشروع أو حتى في قطاعات أخرى.

٦٥ - المؤشر الأساسي المختار:

• معدل دوران الموظفين (بالتفصيل حسب الوظيفة).

٦٦ - ومن بين المعلومات الإضافية التي يمكن تقديمها معدل بقاء الموظفين في المشروع؛ وتفصيل الأسباب التي تدفع الموظفين إلى ترك المشروع؛ وعدد العاملين الموسمين الذين يستخدمهم المشروع. ويعد التوظيف الموسمي اعتباراً خاصاً وينبغي للمشاريع التي تعمل في قطاعات موسمية أن توضح هذا السياق في سياق المؤشرات الموصى بها أعلاه.

٦٧ - للموظفين حقوق معترف بها دولياً في إنشاء المنظمات والانضمام إليها بمحض اختيارهم وفي أن تكون لهم منظمات تمثلهم لأغراض المفاوضة الجماعية. بيد أن ممارسة الموظفين لهذه الحقوق في الواقع تتفاوت حسب اختلاف المكان والقطاع والمشروع. ومن المفيد لذوي الشأن الذين يحاولون تقييم العلاقة بين الإدارة والعاملين أن يعرفوا كيف تغطي اتفاقات المفاوضة الجماعية العديد من الموظفين.

٦٨ - المؤشر الأساسي المختار:

• النسبة المئوية لمجموع الموظفين الذين يشملهم اتفاق بشأن المفاوضة الجماعية (بالتفصيل حسب وظيفة المستخدم).

٦٩ - تنمية *الرأسمال البشري*. من بين السبل التي يمكن بها للشركات أن تقدم أفضل مساهمة في المجتمعات المحلية تمكين الموظفين من تطوير مهاراتهم. فتدريب الموظفين المحليين يقوي موقفهم للحصول على عمل جديد أو لإنشاء أعمالهم الخاصة. ويمثل تدريب الموظفين، بلغة الاقتصاد، الجهد الذي تقوم به الإدارة عن وعي للاستثمار في رأسمالها البشري.

٧٠ - ومسألة نقل المعارف والتكنولوجيا بعدان. فعلى الصعيد الداخلي، يكون الاستثمار في التدريب بناءً وصيانة للمعارف داخل الشركة علاوة على إيجاد فرص لتطوير الموظفين. والمعلومات بشأن الترقية الداخلية المرتبطة بالتدريب تبين القيمة التي يعطيها المشروع لتطور موظفيه. ولمعرفة النتائج المالية للتدريب، يمكن تحليل الأرقام المتعلقة بالنفقات الإجمالية (من المال أو الوقت) على التدريب بالاقتران مع تحسن إنتاجية العمل.

٧١ - وهناك رابط أعم بين تدريب الموظفين وبناء القدرات في المجتمع. وحتى يتسنى لنا وصف ذلك الرابط، سيكون من المفيد أن نقسم الاستثمار في التدريب إلى فئات كالاستثمار في تدريب الموردين والتدريب في الشركة والتدريب في المجتمع المحلي أو ببساطة إلى فئتين داخلية وخارجية بالنسبة للمشروع. وترتبط بمسألة نقل المهارات والتكنولوجيا مسألة ما إذا كان المشروع توظف موظفين مدربين أو يدرّب موظفيه (التدريب داخل الشركة مقابل شراء الخبرة من خلال الموظفين الجدد). وبالتالي فإنه من الممكن الربط بين ساعات التدريب ومعدل دوران القوى العاملة في تحليل الأثر الاقتصادي والاجتماعي الذي يحدثه المشروع.

٧٢- المؤشران الأساسيان المختاران:

- ساعات التدريب المخصصة للتدريب داخل الشركة (بالتفصيل حسب وظيفة الموظفين)
- الإنفاق على التدريب داخل الشركة (بالتفصيل حسب وظيفة الموظفين).

٧٣- ومن بين المعلومات الإضافية المفيدة إجمالي ساعات العمل المسجلة في السنة مقارنة بإجمالي ساعات التدريب في السنة وتفصيل الاستثمار في التدريب خارج الشركة (للموردين والموزعين وأفراد من المجتمع المحلي). وقد تكون المؤشرات المتكاملة مفيدة أيضاً كمقارنة عدد ساعات التدريب بمعدلات دوران القوى العاملة لمعرفة مدى فعالية وكفاءة تدابير تطوير الموظفين التي اتخذتها المشروع. وقد يكون من المؤشرات المتكاملة أيضاً علاقة الاستثمار في التدريب بتحسين إنتاجية القوى العاملة.

٧٤- **الصحة والسلامة.** تمثل صحة الموظفين وسلامتهم إحدى أهم القضايا المتصلة بمسؤولية الشركات التي تواجهها المنظمات. ويصح هذا بالخصوص على الشركات التي تعمل في بيئة تتسم بضعف البنية الأساسية التنظيمية. فإصابات العمل تقلص إنتاجية الموظفين وتقوض تطور الرأسمال البشري وتلهي الإدارة وقد تكون علامة على سوء الإدارة.

٧٥- وينبغي للمشاريع أن تفصح عن السياسات والإجراءات التي اعتمدها لصون وحماية صحة موظفيها وسلامتهم في موقع العمل. وقد يكون المبلغ الذي أنفق على الوقاية والعلاج تعبيراً كميّاً محتملاً عن الجهود التي يبذلها المشروع في مجال الصحة والسلامة المهنيين.

٧٦- وتمثل الإصابات وحوادث النجاة بأعجوبة والجروح والأمراض وحوادث الوفاة الناجمة عن كوارث جوانب من الصحة والسلامة المهنيين ينبغي تناولها بواسطة مؤشرات كمية. وثمة حاجة إلى وضع تعاريف واضحة تتعلق بما يمثل في واقع الأمر حادثة أو إصابة بما أن هذه التعاريف تصوغها في أحيان كثيرة التصورات الخاصة بالقطاع الصناعي والقوانين الخاصة بالبلد. وبالإضافة إلى اختلاف معدلات أيام العمل الضائعة من سنة إلى أخرى بسبب الحوادث والإصابات والمرض، قد يكون من الممكن وضع مؤشر متكامل يربط بين الاستثمار في الصحة والسلامة في موقع العمل بالتحسن الذي يطرأ على عوامل أخرى كالإنتاجية ودوران القوى العاملة. ومن المهم إدراج مؤشرات تتعلق بفيروس نقص المناعة البشري المكتسب والمالاريا في المناطق المتضررة منهما.

٧٧- وتتجاوز مسألة الصحة والسلامة حدود المشروع. فمن الممكن أن تستفيد المجتمعات المحيطة، مثلاً، من الدعم الذي يقدمه المشروع لأسر الموظفين ومن مستشفى يديره المشروع ويقدم خدماته أيضاً للمجتمع المحلي أو من التدريب في مجال الصحة والسلامة المهنيين لفائدة الموردين. ويمكن البرهنة على هذه الفائدة بالإفصاح عن المبلغ المالي الذي استثمر في هذه البرامج. وقد تفيد البيانات المتعلقة بالغياب عن العمل بسبب مرض أفراد الأسرة كمؤشر على مشاكل الصحة والسلامة على الصعيد المحلي وتمكن من الربط بينها وبين الحاجة إلى مشاركة المشروع في حياة المجتمع المحلي.

٧٨- المؤشران الأساسيان المختاران:

• الإنفاق على صحة وسلامة الموظفين

• أيام العمل الضائعة بسبب الحوادث والإصابات والمرض.

٧٩- من بين المعلومات الإضافية المفيدة عدد الحوادث القاتلة وحجم الإنفاق على صحة وسلامة غير الموظفين (مثلاً، أفراد أسر الموظفين) وغياب الموظفين بسبب مرض أحد أفراد أسرهم كمؤشر على المشاكل المتعلقة بالصحة والسلامة على الصعيد المحلي وكرابط بينها وبين مشاركة المشروع في حياة المجتمع المحلي.

٨٠- دعم المجتمع المحلي. يدعم العديد من المشاريع المجتمعات المحلية التي تعمل فيها عن طريق تقديم هبات نقدية أو توفير سلع وخدمات. ومن شأن هذه المساهمات المباشرة أن تؤدي إلى مساهمات هامة وإيجابية مثلاً في تنمية البنى الأساسية المحلية تنمية مستدامة كتوفير المدارس والمستشفيات إلى جانب تقديم الإغاثة العاجلة عند حدوث كوارث طبيعية.

٨١- المؤشر الأساسي المختار:

• تقديم الهبات إلى المجتمع المدني (بالتفصيل حسب النمط [الهبات الخيرية العرضية، التعهد على المدى الطويل بمشاريع في المجتمع المحلي والقيام بأنشطة الرعاية المالية] وحسب النوع [نقداً أو بتوفير سلع وخدمات]).

٨٢- ومن بين المعلومات الإضافية المفيدة التي يمكن تقديمها عدد الساعات التي يمضيها الموظفون في العمل على مشاريع المجتمع المحلي وعدد الاجتماعات مع المجموعات المنبثقة عنه لمناقشة احتياجاته. وفي حال تقديمها هبات غير نقدية، ينبغي للمشاريع أن تفصح عن الطريقة التي تعتمد عليها في حساب قيمة السلع أو الخدمات التي وهبتها.

٨٣- سلسلة القيمة. بالرغم من أن الإبلاغ عن المسائل المتعلقة بسلسلة القيمة صعب في العديد من القطاعات الصناعية بسبب سرعة التقلبات التي تطرأ على تكوين سلسلة القيمة وأنشطتها، فإنه ينبغي ألا تُستثنى من الإبلاغ الطريقة التي يعالج بها المشروع الجوانب المتعلقة بمسؤولية الشركات في سلسلة قيمتها.

٨٤- وتكتسي مسألة التعويل أهمية قصوى بالنسبة للقضايا المتصلة بمسؤولية الشركات في إدارة سلسلة القيمة المتعلقة بالشركة. ففي العديد من سلاسل القيمة، نجد أن بعض الموردين أو الموزعين أصبحوا يعوّلون في معظم أعمالهم على مشروع واحد كبير في كثير من الأحيان؛ ويسمى مثل هذا المشروع الكبير في كتب الاقتصاد "الشركة الأساسية" في سلسلة القيمة^(١٩). و"المورد المعوّل" هو مورد يشتري منه المشروع المبلّغ معظم منتجاته. أما

Ruigrok W., and R. V. Tulder (1995). *The Logic of International Restructuring*. London, (١٩)
.Routledge.

"الموزع المعوّل" فهو موزع يحقق معظم إيراداته من بيع مواد اشتراها من المشروع المبلّغ^(٢٠). وفي هاتين الحالتين، ونتيجة لعلاقة التعويل هذه، يلقي أصحاب المصلحة مسؤوليات على عاتق الشركة الأساسية لأن لديها القدرة على التأثير في أداء سلسلة القيمة التي تعوّل عليها. ولذلك فإن عدد أعضاء سلسلة القيمة الذين يعوّلون على الشركة الأساسية من المؤشرات الأساسية. ويتمثل عامل آخر هام في موقع أعضاء سلسلة القيمة المعوّلين الجغرافي؛ فأعضاء سلسلة القيمة المعوّلون الموجودون في بلدان ذات بنية أساسية قانونية ضعيفة أو التي لها سجل ضعيف في الأداء الاجتماعي والبيئي قد يشكلون مصدر قلق خاص لأصحاب المصلحة في المشروع.

٨٥- وإن تشجيع تكافؤ الفرص والصحة والسلامة وتنمية الرأسمال البشري أمثلة على المسائل التي كثيرا ما ترتبط بمسؤوليات الشركة الأساسية تجاه سلسلة القيمة الخاصة بها. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل الصحة الاقتصادية للموردين والموزعين في سلسلة قيمة شركة أساسية مسألة هامة في مسؤولية الشركات. ومن المسائل الاقتصادية التي لا تقل عنها أهمية تأثير القرارات المتعلقة بسلسلة القيمة على الصحة الاقتصادية للبلد الذي يعمل فيه المشروع؛ ومن بينها تلك المتعلقة بتوزيع القيمة المضافة والقرارات المتعلقة البلد الذي نشأت فيه المنتجات المحصل عليها.

٨٦- وبما أن المشاريع لا تستطيع أن تؤثر إلا على الأعضاء في سلسلة قيمتها الذين يعوّلون بشكل ما على المشروع، فإن تأويل مؤشرات مسؤولية الشركات المتعلقة بالموردين والموزعين يبدأ من إدراك عدد الموردين والموزعين المعوّلين داخل سلسلة قيمة المشروع.

٨٧- المؤشر الأساسي المختار:

• عدد المشاريع في سلسلة القيمة المعوّلة (بالتفصيل حسب الموردين والموزعين والمواقع).

٨٨- ومن المعلومات الإضافية المفيدة التي يمكن تقديمها عدد الموظفين في سلسلة القيمة المعوّلة (بالتفصيل حسب الموردين والموزعين والمواقع) والمبالغ المالية المستثمرة في أنشطة التدريب والتطوير لفائدة سلسلة القيمة المعوّلة (بالتفصيل حسب الموردين والموزعين والمواقع).

٨٩- **الفساد.** هناك اعتراف دولي بأن الفساد عائق في طريق التنمية الاقتصادية وعقبة أمام التجارة والاستثمار الدوليين. وتوجد في كل بلد في العالم تقريبا قوانين لمكافحة الفساد. كما نجد هذا الموقف المناوئ للفساد في المبادئ المعيارية الدولية كالمبادئ الإرشادية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل المشاريع المتعددة الجنسيات والميثاق العالمي للأمم المتحدة؛ ويمكن إيجادها، علاوة على ذلك، في الاتفاقيات الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واتفاقيات الأمم المتحدة. وبإمكان الشركات أن تسهم مساهمة

(٢٠) تشير كلمة "معظم" إلى مستوى من الصفقات بلغ حداً أن سيعاني معه المورد أو الموزع من أثر مالي سلبي كبير إذا ما انتهت العلاقة التجارية مع الشركة الأساسية. وقد يتباين الحد الأدنى الدقيق من حيث النسبة المئوية للصفقات المعقودة من مشروع إلى آخر ومن قطاع إلى آخر. مثلاً، يستعمل الحد الأدنى البالغ ٤٠ في المائة من ناتج الموردين في ممارسات الشراء المتبعة من قبل مشروع محدد ظهر في قائمة Fortune Global 500. غير أن هذا الحد الأدنى قد لا يكون ملائماً لجميع المشاريع، ومن الواضح أن ثمة درجات من التعويل ومن الضروري تحديد حد أدنى أو نطاق للتعويل لأغراض جمع هذا المؤشر.

إيجابية في احترام قوانين مكافحة الفساد والمعايير الدولية بأن تحرص على عدم التورط فيه. ويتمثل مؤشر أداء أساسي قابل للقياس في هذا الشأن في عدد المخالفات القانونية التي ترتكبها شركة ما نتيجة ممارسات فاسدة. وبإمكان هذا المؤشر أن يقدم معلومات مفيدة لمن يهمهم الأمر بشأن المسؤوليات القانونية ومجالات المراقبة الداخلية في المشروع التي تستلزم اليقظة.

٩٠ - المؤشر الأساسي المختار:

• عدد الأحكام بالإدانة الصادرة بشأن انتهاكات القوانين أو اللوائح المتعلقة بالفساد ومبلغ الغرامات المدفوعة/المستحقة.

٩١ - من بين المعلومات الإضافية المفيدة وصف أي إجراء عقابي غير الغرامات المالية التي تفرضها الحكومة على المخالفات المتعلقة بالفساد.

خاتمة

٩٢ - اعترفت الدورتان العشرون والحادية والعشرون لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بقلّة فائدة مؤشرات مسؤولية الشركات المتاحة التي كانت المشاريع تستند إليها في الإبلاغ وبعدم قابليتها للمقارنة. واعترف فريق الخبراء العامل أيضاً، خلال هاتين الدورتين، بضرورة تقديم إرشاد فني طوعي بشأن الإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات بوصفه كجزء من المعلومات التي تقدم في التقارير السنوية للشركات بغية المساهمة في زيادة قابلية مثل ذلك الإبلاغ للمقارنة دون إلقاء أعباء إضافية مفرطة على الكيانات المكلفة بالإبلاغ. ووفقاً للاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الحادية والعشرين لفريق الخبراء العامل، تقدم أمانة الأونكتاد مشروع الإرشادات الطوعية هذا بشأن الإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات إلى فريق الخبراء العامل في دورته الثانية والعشرين لدراستها.

٩٣ - وإذا رأت الدورة الثانية والعشرون لفريق الخبراء العامل أن النهج المقترح في مشروع الإرشادات الطوعية هذا مقبول، فيمكن أن يبحث فريق الخبراء إمكانية استخدامه في مراجعة ممارسات الإبلاغ التي تعتمد عليها المشاريع بغية تيسير المقارنة وتحديد مجالات لزيادة تنقيح الوثيقة. وقد يكون من تلك المجالات عمل المتابعة المتعلق بمنهجية للقياس خاصة بالمؤشرات المختارة لضمان اتساق الإبلاغ.

المرفق الأول: ملخص المؤشرات الأساسية المختارة

المؤشر	المجموعة الفرعية	المجموعة
١- إجمالي المبيعات (المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي) ٢- قيمة الواردات مقابل الصادرات (المساهمة في ميزان المدفوعات) ٣- عدد الموظفين (المساهمة في إيجاد فرص العمل) ٤- إجمالي جميع الرواتب والمعاشات التقاعدية (المساهمة في النشاط الاقتصادي المحلي) ٥- إجمالي جميع الضرائب والرسوم والاشتراكات في الضمان الاجتماعي، إلخ. (المساهمة في مالية الحكومة) ٦- إنتاجية العمل (المساهمة في الكفاءة الاقتصادية)		المساهمة في التنمية الاقتصادية
٧- عدد عمليات المشاريع التي تستخدم رجال أمن مسلحين (بالتفصيل حسب نوع الأمن: موظفو الشركة، متعاقد، حكومة)	الأمن	حقوق الإنسان
٨- عدد الموظفين (بالتفصيل حسب الوظيفة) ٩- معدل دوران الموظفين (بالتفصيل حسب الوظيفة) ١٠- النسبة المئوية لمجموع الموظفين الذين تشملهم اتفاقات المفاوضة الجماعية (بالتفصيل حسب وظيفة الموظف)	تكافؤ الفرص دوران القوى العاملة المفاوضة الجماعية	الممارسات المتعلقة بالعمل
١١- ساعات التدريب المخصصة للتدريب داخل الشركة (بالتفصيل حسب وظيفة الموظفين) ١٢- الإنفاق على التدريب داخل الشركة (بالتفصيل حسب وظيفة الموظفين)		تنمية الرأس المال البشري
١٣- الإنفاق على صحة وسلامة الموظفين ١٤- أيام العمل الضائعة بسبب الحوادث والإصابات والمرض		الصحة والسلامة
١٥- تقديم هبات إلى المجتمع المحلي (بالتفصيل حسب النمط والطابع)		دعم المجتمع المحلي
١٦- عدد المشاريع في سلسلة القيمة المعوّلة (بالتفصيل حسب الموردين والموزعين والمواقع).		سلسلة القيمة
١٧- عدد الأحكام بالإدانة الصادرة بشأن انتهاكات للقوانين أو اللوائح المتعلقة بالفساد ومبلغ الغرامات المدفوعة/المستحقة.		الفساد

المرفق الثاني: أعضاء الفريق الاستشاري المخصص

- Mr. Andre Baladi – Co-Founder, International Corporate Governance Network
- Ms. Justine Bentham – KPMG
- Ms. Helen Bloustein – EPA Victoria
- Mr. Bernardo Calzadilla – International Organization for Standardization
- Mr. Rob Gray – University of St. Andrews, Scotland
- Mr. Paul Clements-Hunt – United Nations Environment Program Finance Initiative
- Mr. Dwight Justice – International Confederation of Free Trade Unions
- Ms. Nancy Kamp-Roelands – Ernst & Young
- Ms. Alya Kayal – Calvert Group Ltd.
- Mr. Michael Kelly – KPMG
- Mr. Robert Langford – Global Reporting Initiative
- Ms. Debora Leipziger – Anders & Winst
- Mr. Jianqiao Lu – Ministry of Finance, People's Republic of China
- Mr. Cornis van der Lugt – United Nations Environment Program
- Ms. Julie McDowell – Standard Life Investments
- Mr. Mokhehi Moshoeshe – African Institute of Corporate Citizenship
- Mr. Anthony Perret – The Environment Council
- Ms. Liz Umlas – KLD Research & Analytics, Inc.
- Mr. Michael Urminsky – International Labour Organization
- Ms. Ambreen Waheed – Responsible Business Initiative
- Mr. Hazen Yassin – Capital Market Authority
- Mr. Santiago Zorzopulos – Dubai Ethics Resource Center

* الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة لا تعكس بالضرورة آراء المنظمات التي ينتسب إليها أعضاء الفريق الاستشاري المخصص.

— — — — —